الأمم المتحدة

E/C.16/2019/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 January 2019
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
الدورة الثامنة عشرة
٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج

ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

وافقت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، في دورتها السابعة عشرة، على مجموعة تتألف من ١١ مبدأ من مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة، بالاستفادة من الإطار المفاهيمي المقدم في الدورة السادسة عشرة، الذي تقع في صميمه العناصر الأساسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، أي الفعالية والمساءلة والشمولية.

وتُبرز المبادئ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢/٢٠١٨، الحاجة إلى تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإن المبادئ يتم ربطها بمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي شاع استخدامها في تفعيل الحوكمة الفعالة والمستجيبة للاحتياجات، والتي نال الكثير منها الاعتراف والتأييد على مر السنين في مختلف محافل الأمم المتحدة وقراراتها ومعاهداتها.

وفي الدورة الثامنة عشرة، ستواصل اللجنة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة من أجل تفعيل المبادئ المذكورة، من منظورات متعددة، منها المنظورات القطاعية، والنظر في سبل أخرى لإشراك المزيد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في ذلك الصدد.

* E/C.16/2019/1.

150219 110219 19-01148 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتهدف ورقة المناقشة هذه، التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع أعضاء اللجنة غيرت بوكارت، وجيرالـدين فريزر – موليكيتي، وعلي حمزة، وجوان منـديس، ولويس مويلمـان، ويوراي نيميتس، وموني بيساني، إلى وضع الخطوط العريضة لعملية تعاونية شاملة من أجل بناء مؤسسات قوية على جميع المستويات، وإثراء خدمات إسداء المشورة بصدد السياسات العالمية في مسائل متعلقة بمجالي الحوكمة والإدارة العامة، وذلك بهدف تعزيز الدعم القائم على الأدلة وذي المنحى العملي في تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. كما تلفتُ انتباهَ اللجنة خاصةً إلى صياغة مشروع إطار لوضع إرشادات بشـأن الاسـتراتيجيات المسـتخدمة عادة في المجالات التي قد تحتاج إلى توفير توجيه برنامجي من أجل النهوض بالعمل الذي يقوده فريق عامل غير رسمي تابع للجنة في هذا المجال. وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة لمشروع الإطار، فإن الإشارة إلى الأولويات النسبية يمكن أن تكون مفيدة أيضا.

كما أن اللجنة مدعوة إلى النظر في سبل ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وذلك بالعمل المتصـل بالمؤشـرات على ثلاثة مسـتويات من التحليل. وعلى أعلى المسـتويات، يُقترح أن تقوم اللجنة بربط كل مبدأ من المبادئ بمجموعة فرعية من المؤشـرات في إطار المؤشـرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في مرفق الورقة. ويُقترح أيضا أن تقوم اللجنة بتقييم مجموعة موسعة من مؤشرات الحوكمة في ظل التعاون المتواصل مع فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، وبالمساهمة في تلك المجموعة. وأخيرا، تعرب اللجنة عن رغبتها في أن تشـجع الجهات المعنية على تحديد المؤشـرات التي تستخدمها البلدان لرصد الممارسات والنتائج على مستوى الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام.

أولا – معلومات أساسية

١ – ناقشت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، في دورتها الخامسة عشرة، إمكانية وضع مجموعة من مبادئ الحوكمة المسؤولة والفعالة، التي تحظى باعتراف دولي، والتي يمكن أن توفر للبلدان إرشادا مفيدا في معالجة سلسلة عريضة من تحديات الحوكمة المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن مفهوم الحوكمة الرشيدة، وما يتصل به من مفاهيم كسيادة القانون والمشاركة والمساءلة والشفافية، قد أشير إليها كثيرا في الالتزامات والاتفاقات الدولية، فقد رأت اللجنة أن تلك المفاهيم تتسم بطابع عام وتحتمل تفسيرات متعددة. وبناء على ذلك، فقد قررت أن تقوم، بمساعدة الأمانة العامة، بوضع مجموعة من المبادئ الطوعية للحوكمة، ابتغاء توفير أساس للسياسات والممارسات في المستقبل، وابتغاء تشجيع دراسة مسائل أكثر تحديدا في الإدارة العامة.

٢ – وواصلت اللجنة نظرها في هذه المسألة في دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة، واعتمدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، مجموعة مكونة من ١١ مبدأ من مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، على النحو الوارد في تقرير اللجنة عن تلك الدورة (E/2018/44، الفصل الثالث – باء، الفقرة ٣١)[(١)]. والعناصر الأساسية المتمثلة في الفعالية والمساءلة والشمول ضمن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة تشكل جوهر إطار المبادئ. وتتمثل العناصر الأساسية للإطار في الآتي: (أ) الكفاءة والسياسات العامة السليمة والتعاون في إطار الفعالية؛ (ب) النزاهة والشفافية والرقابة المستقلة في إطار المساءلة؛ (ج) عدم ترك أي أحد خلف الركب وعدم التمييز والمشاركة والتفويض والإنصاف بين الأجيال في إطار سياسة الشمول.

٣ – وباعتماد تلك المبادئ، تكون اللجنة قد أكدت على أن تلك المبادئ يجب أن يكون لها تطبيق عملي، وعلى أنها ترمي إلى الجمع بين المعايير والمبادئ التوجيهية التشغيلية ذات الصلة في جميع مجالات بناء المؤسسات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على مواصلة تطويرها. وبما أن تلك المبادئ هي مبادئ أساسية، فإنها تنطبق على جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك إدارة الأجهزة التنفيذية والتشريعية على جميع المستويات، وكذلك قطاعي الأمن والعدالة، والهيئات الدستورية والرقابية المستقلة، والشركات الحكومية. ويجري تعميق المبادئ وتفعيلها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام والممارسات المتصلة بها، وهي جزء لا يتجزأ وآخذ في التطور من ذلك العمل.

٤ – وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره ١٢/٢٠١٨، الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، وأيّد مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، بوصفها نقطة مرجعية أولية في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وفي دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

(١) انظر the terms of reference of the working group on interlinkages of Sustainable Development Goas statistics to allow for integrated analyses in the monitoring, Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goals Indicators. Available at https://unstats.un.org/sdgs/files/Working-Group-ToR--Interlinkages.pdf.

٥ - وبناء على ذلك كله، فقد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة أيضا على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة من أجل تفعيل المبادئ المذكورة، بعد الاضطلاع بعملية واضحة المعالم لتقييم جدوى أي ممارسة بالنسبة للمبادئ والأدلة التي تبرهن على تأثيرها، في جملة منظورات منها المنظورات القطاعية، وإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد.

٦ - وقد استجابت اللجنة بتشكيل فريق عامل غير رسمي من الأعضاء بهدف تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة، ودعم استخدام تلك المبادئ في صياغة نموذج تدقيق بخصوص أهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات لكل مبدأ من المبادئ، وتوثيق أساليب لتقييم الاستراتيجيات والممارسات. ويتلقى الفريق العامل الدعم من أمانة اللجنة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٧ - ويهدف العمل الجاري حاليا الذي تضطلع به اللجنة إلى هدف مزدوج، وهو وضع الخطوط العريضة لعملية تعاونية شاملة من أجل بناء مؤسسات قوية على جميع المستويات، وإلى إثراء عملية إسداء المشورة في مجال السياسات بشأن مسائل في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، وذلك ابتغاء تعزيز الدعم القائم على الأدلة وذي المنحى العملي في تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠. وثمّة مسائل مُحدّدة في هذه الورقة قد نشأت فيما يتعلق بأنشطة الفريق العامل. ووتُقدّم الورقة، التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع أعضاء اللجنة غيرت بوكارت، وجيرالدين فريزر - موليكيتي، وعلي حمزة، وجوان منديس، ولويس مويلمان، ويوراي نيميتس، وموني بيساني، دعما للمداولات الإضافية للجنة بشأن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في الدورة الثامنة عشرة.

ثانيا - تحديد الممارسات اللازمة لتفعيل المبادئ

ألف - التوسع بشأن الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام

٨ - أقرت اللجنة بأن المبادئ ينبغي أن تكون مفيدة للأشخاص المشاركين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والالتزامات الأخرى المختلفة والذين يرغبون في إدخال تحسينات محددة على الحوكمة وفقا لاحتياجاتهم وأولوياتهم وهم يسعون إلى الحصول على إرشادات موثوقة ذات منحى عملي.

٩ - وعلى نحو ما أُبلغ به في الدورة السابعة عشرة، فقد استُكشفت طائفة من الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام للتصدي لتحديات الحوكمة الهامة في الدورات السابقة، مثل تأسيس خدمة مدنية مهنية أو تعزيز عملية صنع السياسات المتكاملة لتعزيز الفعالية، وضمان استقلالية وظيفة مراجعة الحسابات أو توسيع نطاق توافر البيانات الحكومية المفتوحة لتعزيز المساءلة، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المشاركة، أو تعزيز التمويل المحلي لدعم الشمولية. وقد تم الاعتراف بالعديد من هذه الاستراتيجيات وإقرارها على مر السنين في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، وفي المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان أو منع الفساد. وفي الوقت نفسه، فإن ضمان النجاح الكامل لتلك الاستراتيجيات لا يزال يشكل تحديا في العديد من البلدان (E/C.16/2018/5، الفقرة ١٠).

١٠ - والغرض من توفير التوجيه بشأن تفعيل الاستراتيجيات هو الاستجابة لمختلف المطالب. وبوجه عام، فإنه يتعين توفير إرشادات إضافية بشأن الاستراتيجيات اللازمة لمساعدة الجهات المسؤولة الحكومية وكبرى الجهات الاستشارية في مجال السياسات والتخطيط على الصعيدين الوطني ودون الوطني، من أجل تحديد وفهم المفاهيم الأساسية الكامنة وراء الاستراتيجيات. ويتضح من المداولات بين الجهات الخبيرة نفسها، ومن المدى الواسع للدراسات المنشورة في مجال الإدارة العامة، أن المعرفة بمجالات الحوكمة يمكن أن تكون معرفة شديدة التخصص. كما أن الإلمام بمجال من مجالات الخبرة لا يؤدي دوما إلى معرفة متعمقة بمجال آخر، على سبيل المثال المعرفة بمسائل متعلقة بالقوى العاملة في القطاع العام وإدارة المخاطر أو تحليل الأثر التنظيمي.

١١ - وقد حددت اللجنة ٦٢ استراتيجية من هذا القبيل، وكل واحدة منها ترتبط بمبدأ من المبادئ الأحد عشر. ويهدف الفريق العامل، من خلال وضع التوجيهات التقنية، إلى مساعدة الجهات المسؤولة الحكومية وكبرى الجهات الاستشارية في مجال السياسات والتخطيط على المستويين الوطني ودون الوطني، إلى تحديد واستيعاب المفاهيم الأساسية الكامنة وراء الاستراتيجيات والعوامل الرئيسية التي يقوم عليها التنفيذ. وترد الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام في مرفق هذه الورقة.

١٢ - وبعض الاستراتيجيات متعدد الأوجه. وقد توجد أيضا أوجه ترابط هامة فيما بين الاستراتيجيات، كما يمكن أن يرتبط بعض الاستراتيجيات بأكثر من مبدأ واحد. وفي حين أن الغرض من العملية الحالية ليس وضع مخطط معقد لأوجه الترابط تلك، فإن الفهم المشترك للمفاهيم والعوامل الرئيسية التي يقوم عليها تطبيق كل استراتيجية من تلك الاستراتيجيات يمكن أن يساعد في رؤية الصورة الكاملة لعملية بناء المؤسسات، وتبادل النتائج ذات الاهتمام المشترك، والسعي إلى تحقيق الأولويات وفقا لذلك.

١٣ - وإضافة إلى ذلك، فقد يكون من المفيد تحديد العوامل والمحددات والتحديات المتصلة بالإقبال على تلك الاستراتيجيات، كما أنه، في المقارنات الدولية، قد يكون من المفيد إجراء تقييم للمدى الذي يمكن ضمنه اتّباع كل استراتيجية في القطاع العام في جميع أنحاء العالم، مع الاعتراف، في الوقت ذاته، بأن الدراسات الاستقصائية العالمية المرجعية قد لا تكون متاحة دائما. وعلى النحو المبين في المداولات السابقة للجنة، يمكن توضيح التوجيهات بشكل مفيد من خلال دراسات الحالات الإفرادية والنهج الواعدة الملحوظة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد الفرص المتاحة للتواصل مع الآخرين عن طريق التعاون الدولي، وفرص الوصول إلى التعلم والبحوث فيما بين جهات نديّة، يمكن أن يعجّل بإنجاز عملية إقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

١٤ - وترد العناصر الإرشادية لمشروع الإطار في الجدول أدناه للمناقشة.

الجدول

مشروع إطار للتوجيهات بشأن الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام

العنصر	*المحتويات*
فهم الاستراتيجية	• توضيح الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام المبيّنة في مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة • ما هي الاستراتيجية وما نوعها (مثلا التخطيط، التعلم، المنافسة)؟ • ما هي النظرية الأساسية في التغيير؟ وكيف يمكن أن تعود الاستراتيجية بالنفع، وفي ظل أي ظروف؟
وضع القطاع العام العالمي والاتجاهات السائدة فيه	• التقييمات العالمية والإقليمية للمدى الذي نفذت، أو تنفذ، فيه البلدان الاستراتيجية، حيثما كان ذلك معروفا • هل توجد اتجاهات مستمرة أو ناشئة يجب معرفتها على الصعيد العالمي، أو ضمن مختلف الجماعات الجغرافية/الاقتصادية؟ • هل تقدم البحوث المتاحة ما يثبت وجود تأثير؟ • المؤشرات التي تميل البلدان إلى استخدامها لرصد الإصلاحات في هذا المجال؟ • يمكن النظر في كلا المستويين الوطني ودون الوطني
طرق التنفيذ	• ما هي الأركان الأساسية للاستراتيجية؟ • هل توجد معايير وأساليب دولية، أو نهج مشتركة تتبعها مختلف الجماعات الاقتصادية/الجغرافية؟ • هل النهج الحالية كافية أو أنه يلزم اتباع أساليب عمل/وسائل أخرى؟
دراسات حالات إفرادية	• دراسات حالات إفرادية قُطرية على المستويين الوطني ودون الوطني تبيّن الخبرات في مجال أساليب التنفيذ المبينة أعلاه • يمكن النظر في حالات تعكس وجود ابتكارات واعدة للغاية في الأساليب أو النهج من أجل إدراجها
التعلم والبحوث فيما بين الأقران	• ما هي شبكات الجهات الممارسة الدولية الرئيسية، إن وجدت؟ • ما هي شبكات البحوث الدولية الرئيسية، إن وجدت؟ • ما نوع أدوات المشتركة فيما بين الأقران يُعرف عنها بأنها ناجحة في هذا المجال، وفي ظل أي ظروف؟
التعاون الإنمائي الدولي	• ما هي المساعدة التقنية المتعددة الأطراف المتاحة للبلدان المهتمة بانتهاج الاستراتيجية، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته؟

١٥ - ولعل اللجنة تود النظر في إمكانية أن يكون هذا الإطار سيكون مفيدا في دعم دورها في إسداء المشورة في مجال السياسات وتوفير التوجيه البرنامجي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة في سياق خطة ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة لمشروع الإطار، فإن الإشارة إلى الأولويات النسبية يمكن أن تكون مفيدة أيضا.

باء – مشاركة الخبراء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيد العالمي

١٦ – يمكن أن تُوفّر التوجيهات التقنية استنادا إلى رأي جهات خبيرة عالمية من أجل ضمان الجودة وإشراك المنظمات المعنية بشكل منهجي. وسيكون بناء توافق في الآراء بين الجهات الخبيرة والجهات صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي أمرا مهما لتجنب اتباع نهج عشوائي في توفير توجيهات بشأن الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام وأمرا أساسيا في نجاح التنفيذ في مختلف السياقات الإنمائية. ويرد بيان توضيحي للتوجيهات التقنية والكيانات الخبيرة في مذكرة الأمانة بشأن صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أعدت للدورة السابعة عشرة (E/C.16/2018/5، المرفق الثاني).

١٧ – وفي حين أن للأوساط الأكاديمية والبحثية مصلحة حقيقية في خطة عام ٢٠٣٠ وفي الرؤية التي تستند إليها، يرى البعض أن البحوث التي يجريها ليس لها تأثير كاف على وضع المعايير الدولية. وقد ينطوي تعزيز بناء توافق في الآراء بين الجهات الخبيرة العالمية على فرص كبيرة للاستفادة من هذه المساهمة المحتملة في أهداف التنمية المستدامة في بعض الحالات، مع التسليم، في الوقت نفسه، بأن المنظورات والحوافز والخبرة قد تختلف اختلافا كبيرا باختلاف مجالات الاهتمام.

١٨ – وتوجد مسألة ذات صلة بالموضوع تتعلق بالتفاعل بين الأوساط البحثية الدولية والهيئات الاستشارية العالمية، مثل اللجنة، وكذلك بين الشبكات الوطنية أو دون الوطنية ومهام عمليات رسم السياسات. وفي حال كان التنسيق محدودا بين الجهات الخبيرة التقنية والوحدات التشغيلية، فإن ذلك قد يشكل مخاطر على نشر واعتماد نتائج البحوث الرائدة في مجال السياسات، والتي يمكن أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للجنة أن تنظر في اقتراح سبل للمضي قدما في ذلك الصدد.

١٩ – وعلاوة على ذلك، فإن صلاحية ومشروعية البحوث في مجال السياسات تتعلق في الأعم الأغلب باختيار المواضيع، وقياس النتائج، والحماية من وقوع خطأ منهجي. ولدى تقييم مدى صلة البحوث بالاستراتيجيات الشائعة الاستخدام، ينبغي التزام الحرص من أجل كفالة أن تكون الخيارات المنهجية مستندة إلى أدلة، وأن تكون تصاميم وأساليب البحث وافية بالغرض، وذات طابع تشاركي ومنحى عملي، وأن يكون من المرجح لها أن تولِّد النتائج المرجوة. ولعلّ أي استعراض يجريه الأقران، سواء داخليا أو خارجيا، يتلو عملية واضحة المعالم، سيكون له أهمية أساسية في ضمان جودة توجيهات اللجنة مستقبلا بشأن تفعيل المبادئ.

٢٠ – ولتعزيز الجدوى والتعجيل بالتنفيذ، قد يكون من المفيد أيضا إشراك الجهات الصاحبة المصلحة التي قد تكون من بين الجهات المستخدِمة الرئيسية. وتدل تجربة كل من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الإحصائية، في جملة أمور، على أن إشراك الجهات المستخدِمة فعليا للمذكرات التوجيهية التقنية في إنتاجها يمكن أن يعزز، إلى حد كبير، من جدوى تلك التوجيهات ونطاق استخدامها. وذلك قد ينطوي على إشراك طائفة واسعة من الجهات الخبيرة والجهات الممارِسة في العديد من مجالات الإدارة العامة، والتي تتفاعل في إطار أفرقة وأفرقة فرعية عند توافر الاهتمام الكافي. ولعل اللجنة تود النظر في أساليب انتقاء أنواع الجهات الشريكة والجهات الصاحبة المصلحة ومختلف طرائق التعاقد.

٢١ – وقد يكتسي تبنّي الاستراتيجيات ذات الصلة من جانب الحكومات المهتمة طابعا ملحا بالنظر إلى محدودية الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠. ويمكن أن تكون أول خطوة نحو ذلك هي مواصلة تحديد القواعد والمعايير الدولية القائمة ذات الصلة فيما يتعلق بكل استراتيجية على حدة. واستنادا إلى ذلك،

فيمكن للجنة أن تركز في عملها على المجالات التي لا تكون فيها العمليات والقواعد والمعايير قائمة بالفعل، أو التي يمكن فيها زيادة اتساق القواعد والمعايير ذات الصلة مع مبادئ الحوكمة الفعالة.

٢٢ - ومن الأمثلة على اهتمام ومشاركة جهات خبيرة إدراجُ مساهمة في خطة عام ٢٠٣٠ كأولوية شاملة من أولويات مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وقد شرعت المبادرة في تنفيذ برنامج شامل لتنمية القدرات المتعلقة بمراجعة التأهب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق جهود التنمية المستدامة الخاصة بكل بلد من البلدان، وفرادى الولايات المسندة لكل مؤسسة من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات. وتوفر عمليات مراجعة التأهب بيانات مستقلة قائمة على الأدلة، لا تتلقاها الحكومات دوما عن طريق قنوات أخرى. ويتماشى نموذج مراجعة التأهب مع المبادئ التوجيهية الطوعية لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويشارك حاليا أكثر من ٧٠ مؤسسة من مؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من جميع المناطق في ذلك البرنامج، بما في ذلك مؤسسة واحدة للمراجعة من المستوى دون الوطني.

٢٣ - وفي مختلف المناطق وعلى مختلف مستويات التنمية والسياقات الوطنية، حددت عمليات المراجعة تحديات متماثلة في الكيفية التي استعدت بها الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه التحديات أوجه قصور في التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل، وإيلاء اهتمام محدود للتآزر في مجال السياسات، وعدم وضوح تحديد الأدوار والمسؤوليات، وضعف خطوط المساءلة، والنهج التجزيئي في تخطيط الميزانية وتنفيذها، وعدم وضوح استراتيجيات التواصل الاتصال، والافتقار إلى آليات متكاملة للرصد والتقييم، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. وتؤكد هذه النتائج أن تحقيق الأهداف سيتطلب معالجة تحديات طويلة الأمد تواجهها المؤسسات العامة والتنمية المستدامة، من قبيل تكامل السياسات، وإدارة المخاطر، وإشراك الجهات الصاحبة المصلحة، والرصد والتقييم.

٢٤ - وتخطط المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لمواصلة المبادرة عن طريق تقديم الدعم للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مراجعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدءا بتطوير واختبار ونشر نموذج للمراجعة مخصص لذلك الغرض. وقد أعربت المنظمة الدولية عن اهتمامها ببحث الكيفية التي يمكن بها إدماج مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذا النموذج ودعت اللجنَة إلى الانضمام إلى المبادرة من خلال الفريق العامل غير الرسمي المنبثق عن اللجنة.

ثالثا - ربط المبادئ بالعمل المتعلق بمؤشرات الحوكمة

ألف - مؤشرات الحوكمة ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

٢٥ - في حين أنه يمكن ملاحظة وجود استراتيجيات ناجحة لتحسين قدرات الحوكمة في جميع المناطق، فلا توجد ضمانات لذلك. والعديد من البلدان التي تتبع استراتيجيات للإصلاح تواجه تزايد أوجه اللامساواة وانعدام الثقة في الحكومة والفساد المنظم أو حتى العنف. واتباع استراتيجيات إصلاح مجدية يعد أمراً أساسياً ولكن ما هي القرارات الرئيسية لتحقيق ذلك؟ وما هي الدروس المستفادة من تجارب الآخرين؟

٢٦ - وتعد مؤشرات النتائج إحدى السبل التي يُسترشد بها في اتخاذ مثل هذه القرارات. ويمكن أن يساعد الربط بين المبادئ والعمل ذي الصلة المتعلق بالمؤشرات الحكومات المهتمة في قياس مدى فعالية الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني وفي مقارنة سياسات الإصلاح التي توضع لتحقيق أهداف الحوكمة مع جهات أخرى. وفي هذه الحالة، قد تمكن المؤشرات الموحدة من إجراء مقارنات محددة الهدف بين سياسات الإصلاح وتكون أكثر المؤشرات جدوى كأداة تحليلية عندما ينظر إليها في سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعمل فيها الحكومة.

٢٧ - وينبغي أن تكون مؤشرات الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة متوافقة تماما مع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار ٣١٣/٧١، المرفق) ومكملة لها. ومن الواضح أن المؤشرات المرتبطة بالغايات المؤسسية المندرجة في الأهداف هامة في هذا الصدد (الغايات ١٦-٥، و ١٦-٦، و ١٦-٧، و ١٦-١٠، و ١٦ (ب)). وقد ينطبق الأمر نفسه على الغايات الواردة في إطار الهدف ١٧ بشأن وسائل التنفيذ التي تعد عوامل تمكين رئيسية للحوكمة الفعالة (الغايات ١٧-١، و ١٧-١٤، و ١٧-١٦، و ١٧-١٧، و ١٧-١٨، و ١٧-١٩).

٢٨ - ولاحظت اللجنة الإحصائية أنه رغم أن كل هدف وغاية من أهداف وغايات التنمية المستدامة يمثل جانباً مختلفاً للتنمية المستدامة، فإن العديد من هذه الأهداف والغايات متصل بعضه ببعض والتقدم في تنفيذ هدف واحد يمكن أن يؤثر على التقدم في تنفيذ آخر[٢]. وبالتالي، يمكن النظر أيضاً إلى شبكة معقدة من أوجه الترابط فيما بين مؤشرات الأهداف في إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وتبين دراسة أعدت لعدد يبلغ ٢٣٢ من المؤشرات التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق عام أن الروابط المشتركة مع مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة والجوانب المؤسسية للهدف ١٦ واسعة النطاق عموما (الغايات ٤-٧، و ٥-١، و ٥-ج، و ٦-٥، و ٦-ب، و ١١-٣، و ١١-٤، و ١١-٧، و ١١-أ، و ١١-ب، و ١٢-٧، و ١٢-٨، و ١٣-٢، و ١٣-٣، و ١٤-٢، و ١٤-٥، و ١٤-٦، و ١٤-ج، و ١٥-١، و ١٥-٤، و ١٥-٦، و ١٥-٩، و ١٥-أ، و ١٥-ب، و ١٦-٤، و ١٦-٩).

٢٩ - ويوفر بالتالي إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة نقطة انطلاق قوية لتحديد مؤشرات مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. والعديد من هذه المبادئ مجسّد في إطار المؤشرات العالمية المتفق عليها. ويعد ذلك تعبيراً عن المنظور المتكامل والمشترك بين الأجيال للأهداف وعن روح الشراكة العالمية التي يقوم عليها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعرض اللجنة في المرفق مجموعة أولية مختارة من المؤشرات العالمية ذات الصلة بمبادئ الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة من أجل مناقشتها.

٣٠ - ولعل اللجنة تود النظر فيما إذا كان يمكن أن تشكل مجموعة مختارة من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها، مثل تلك المبينة في المرفق، ومرتبطة بمبادئ الحوكمة الفعالة من

(٢) انظر the terms of reference of the working group on interlinkages of Sustainable Development Goas statistics to allow for integrated analyses in the monitoring, Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goals Indicators. Available at https://unstats.un.org/sdgs/files/Working-Group-ToR--Interlinkages.pdf.

أجل التنمية المستدامة، أداة مجدية لتقييم التقدم والاتجاهات والثغرات في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات.

٣١ - ولعل اللجنة تود، عند النظر في العلاقة بين مبادئ الحوكمة الفعالة وإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، أن تأخذ في اعتبارها أن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الواردة في المرفق تصنف على أنها من المستوى الثالث. ويشير المستوى الثالث إلى مؤشرات لا تتاح لها بعد أي معايير ومنهجيات متفق عليها دوليا ولكن مختلف المنظمات الدولية التي تعمل بصفتها وكالات راعية للمؤشرات تتولى وضع مثل هذه المؤشرات في مجالات خبرتها ذات الصلة.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لعل اللجنة تود، حيثما تعلق الأمر بمؤشرات عالمية، التركيز على بيان المبادئ نفسها، بوصفها نتائج، لا على الاستراتيجيات المتسمة بالمزيد من التحديد لتفعيلها. وللأسباب الكامنة وراء ذلك شقان.

٣٣ - الشق الأول هو أن اللجنة أكدت أنه ينبغي التركيز على النتائج بدلا من القواعد، وعلى تشجيع الابتكار والتجريب في أداء المهام الحكومية، فيما يتعلق الأمر ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. والغرض من هذه المبادئ هو أن تكون مفيدة كدليل للبلدان أياً كان سياق التنمية أو نموذج الحوكمة وألا تشير في حد ذاتها إلى الهياكل الإدارية أو إلى مستويات الإيرادات والنفقات أو الاستراتيجيات التنفيذية، أو أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وينبغي للمقارنات التي تعتمد على هذه المؤشرات أن تراعي الأطر الإنمائية وأن تشير إلى العوامل المسببة في توضيح النتائج.

٣٤ - والشق الثاني هو احتمال أن تكشف مؤشرات هيكلية (مثل التصديق على معاهدة أو إنشاء هيئة معينة) ومؤشرات أداء العملية (مثل نسبة الوحدات الإدارية التي خضعت لمراجعة الحسابات) بدرجة أقل من غيرها عن علامات التنمية المستدامة. غير أنه قد تكون المؤشرات الهيكلية والعملية مفيدة للبلدان لكونها مرجعيةً في وضع مجموعة أوسع نطاقاً من إحصاءات الحوكمة في سياقات محددة، وكذلك على مستوى الاستراتيجيات التنفيذية. وتناقش هذه المستويات الإضافية في الفرعين باء وجيم أدناه.

٣٥ - وفي أوائل عام ٢٠٢٠، ستُجري اللجنة الإحصائية استعراضا شاملا لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بناء على اقتراح من فريق التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال البيئة التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة بأن يوضع الإطار في صيغته النهائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وسينظر الاستعراض في تعديل أو استبدال أي مؤشر إذا تبين أنه لا يتواءم تماماً مع الغاية وقد يوصي بحذف مؤشرات مختارة من المستوى الثالث من الإطار العالمي في الحالات التي تكون فيها التنمية المنهجية قد توقفت أو أنها لم تسفر عن النتائج المرجوة. ولن يُنظر في مؤشرات إضافية إلا في حالات استثنائية تبين فيها عدم إجراء رصد لأحد الجوانب الحاسمة للهدف أو للمسألة ذات الأهمية البالغة في إطار المؤشرات القائمة. وسيكون الهدف من الاستعراض هو الحفاظ على العدد نفسه من المؤشرات المدرجة حالياً في الإطار (تتراوح بين مؤشر واحد وثلاثة مؤشرات لكل غاية) بحيث لا يطرأ تغيرٌ كبير على الإطار الأصلي الذي يجري تنفيذه في معظم البلدان، ولا يزيد عبء الإبلاغ الملقى على عاتق النُظم الإحصائية الوطنية.

٣٦ - ومن المتوقع إجراء مشاورات مفتوحة بشأن القائمة الأولية لعمليات الحذف والتعديل والاستبدال والتعديل والإضافة المتوقع إجراؤها في الفترة الواقعة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٩. ولعل اللجنة تود

التفكير فيما إذا كانت تود الإسهام بأي آراء بشأن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في التحضير للاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠، وتحديدا فيما يتعلق بالغايات ١٦-٦ و ١٦-٧ و ١٧-١٤ أو بغايات أخرى، حسب الاقتضاء.

باء - التعاون مع فريق مدينة برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

٣٧ - يقتصر إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، بحكم تصميمه، على مؤشرات ضرورية مع أساس منهجي ملائم واحتمال توافر البيانات لدى ١٩٣ بلداً. وعادةً ما يكون هناك مؤشر واحد أو اثنان لكل هدف. وإن ذلك يترك لدى العديد من أبعاد خطة عام ٢٠٣٠ مؤشرات كمية عامة للغاية من أجل قياس مدى التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

٣٨ - ومن أجل مساعدة البلدان في إعداد مجموعة أوسع من إحصاءات الإدارة وزيادة إتاحة الفرص لإعداد تحليل مقارن لإصلاحات السياسة العامة وفق الأولويات الوطنية، من المفترض أن يعد فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة دليلاً يمكن أن يكون بمثابة إطار مرجعي لإصدار إحصاءات للحوكمة تغطي عملية وضع المفاهيم ومنهجيات القياس وتعميم البيانات الإحصائية الإدارية على المكاتب الإحصائية الوطنية[٣].

٣٩ - وجرى تبادل أولي بشأن التفاعل المحتمل بين عمل اللجنة بشأن مبادئ الحوكمة الفعالة وعمل اللجنة الإحصائية المتعلق بإحصاءات الحوكمة في الدورة السابعة عشرة للجنة، في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤٠ - وأول سؤال يُطرح في اختيار المؤشرات التكميلية هو ما المقصود بالحوكمة. وقد اعتُرض على مؤشرات الحوكمة - وبالترادف مع ذلك، اعتُرض على تعريف الحوكمة، وكان لهذا الاعتراض نفس الشدة أحياناً لأسباب مختلفة منها أنه قد يكون لها آثار مادية على البلدان (مثلما حدث عندما استُخدمت بوصفها معايير لتوزيع مخصصات المعونة أو للانضمام إلى المعاهدات أو التأثير على خيارات المستثمرين). وحيثما تكون هناك وظائف معيارية مختلفة، مثل تلك الموجودة في الحوكمة، تبرز نقاط مرجعية متعددة. وتوفر مبادئ الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة أحد هذه الأطر المفاهيمية، التي ترى اللجنة أنها تجسد رؤية خطة عام ٢٠٣٠، وتعتمد على مجموعة واسعة من اتفاقات الأمم المتحدة على مدى سنوات عديدة.

٤١ - وحدد فريق برايا تسعة أبعاد للحوكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولا يزال استكشاف هذه الأبعاد جارياً بشكل متعمق ولكنه يستند إلى مسح أولي أجراه أعضاء اللجنة المهتمين على درجة عالية كما يبدو من الاتساق المفاهيمي مع إطار المبادئ، رغم وجود بعض الاختلافات في المصطلحات. وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بمبادئ الكفاءة (قابلية الاستجابة وفعالية الحكومة في أبعاد فريق برايا) والنزاهة (انعدام الفساد) والشفافية (الصراحة) والمشاركة (المشاركة)، وعدم ترك أي أحد خلف الركب وعدم التمييز (حقوق الإنسان). ويمكن توقُّع أن يكتسي دليل فريق برايا أهمية خاصة في وضع مجموعة أوسع من مؤشرات الحوكمة في هذه المجالات.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المسؤول أيضا، من خلال فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، عن اقتراح منهجيات لمؤشرات المستوى الثالث ١٦-٦-٢، و ١٦-٧-١، و ١٦-٧-٢ و ١٦-ب-١. وانظر مذكرة الأمين العام بشأن تقرير فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة (E/CN.3/2018/34).

٤٢ - وفي الوقت نفسه، يبدو أن بعض مبادئ الحوكمة الفعلية لا تُقدَّر حق تقدير في محتوى فريق برايا، ولا سيما التعاون، والرقابة المستقلة، والولاية الاحتياطية والإنصاف بين الأجيال. وقد تنظر اللجنة في تركيز الاهتمام الأولي على الثغرات القائمة في هذه المجالات مع الإقرار باحتمال ألا تفهم بعض الجوانب فهماً جيداً، مثل كيفية تحديد مستوى أمثل لتقاسم المسؤولية عن المهام الحكومية بين المستويات الوطنية ودون الوطنية، أو كيفية قياس الإنصاف بين الأجيال، مع احتمال أن تُدرس مجالات أخرى بشكل جيد نسبيا.

٤٣ - ويمكن للجنة أن تنظر، من منظور مؤسسي، في كل من السلامة والأمن وتيسير الوصول إلى العدالة ونوعيتها، التي تعد أيضا في صميم مبادرة فريق برايا. وكانت كل من إدارة عمليات السلام (التي كانت تعرف باسم إدارة عمليات حفظ السلام) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ناشطتين في اقتراح مؤشرات مشتركة للنظام العام والسلامة العامة، وقد أعدتا دليلا للتنفيذ بشأن تطبيق مؤشرات سيادة القانون الغرض منه هو المساعدة في تقييم قدرة أجهزة إنفاذ القانون والمحاكم والدوائر الإصلاحية وأدائها ونزاهتها وشفافيتها ومساءلتها. ويمكن أيضا استخدام المؤشرات المقترحة لرصد طريقة معاملة هذه المؤسسات للفئات الاجتماعية الضعيفة[٤].

٤٤ - ومن المحتمل أن تتوافر فرص مماثلة للربط بين إطار المبادئ والإحصاءات القابلة للمقارنة دوليا في قطاعات أخرى، مثل التعليم والصحة والعمالة، مع الأخذ في الاعتبار مرة أخرى احتمال أن تكون كل مجموعة من المؤشرات قد وضعت لغرض معين. ومع أن قطاع التعليم قد يؤكد تأكيداً نسبياً على مدخلات (مثل النفقات والموظفين والالتحاق) ونواتج (مثل مستويات التحصيل التعليمي)[٥]، فقد يولي قطاع الصحة اهتماما أكبر نسبيا للعملية ونتائجها (مثل الحالة الصحية، وعوامل الخطر، وتغطية الخدمات، والنظم الصحية)[٦]، ويمكن لقطاع العمل أن يولي اهتماما أكبر للنتائج المتصلة بسوق العمل (مثل وضع العمالة ووقت العمل والأجور والسلامة المهنية) (انظر E/CN.3/2018/18).

٤٥ - ومن المتوقع أن يقدم فريق برايا تقريره إلى اللجنة الإحصائية في أوائل عام ٢٠٢٠. ولدى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين خبرة كبيرة في وضع مؤشرات متعلقة بالحوكمة ونشرها وهي من ضمن المساهمين الرئيسيين في الكتيب الذي يعده فريق باريا. ويمكن النظر أيضاً في مؤشرات وضعتها منظمات إقليمية أخرى، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - ولعل اللجنة تود التفكير في الروابط المفاهيمية القائمة بين أبعاد الحوكمة التسعة لفريق برايا والإطار الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مبادئ الحوكمة الفعالة بغرض تعزيز الاتساق بين عمل كل من اللجنة واللجنة الإحصائية.

---

(٤) انظر *United Nations Rule of Law Indicators: Implementation Guide and Project Tools* (United Nations publication, Sales No. E.11.I.13).

(٥) انظر UNESCO Institute of Statistics, “Education indicators: technical guidelines” (Paris, November 2009).

(٦) انظر World Health Organization, “Global reference list of 100 core health indicators” (Geneva, 2015).

جيم – المؤشرات على مستوى الاستراتيجيات الشائع استخدامها

٤٧ – يتعلق مستوى ثالث من المؤشرات التي يمكن أن تنظر اللجنة فيها بمبادرات على مستوى الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام على النحو المقترح في الجدول أعلاه. وهذا المستوى غير مشمول بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وقد لا تغطيه المجموعة الموسعة لمؤشرات الحوكمة التي يتولى فريق برايا وضعها.

٤٨ – ويمكن للجنة أن تنظر فيما إذا كان من شأن هذا القدر الإضافي من الافتقار إلى الدقة أن ييسر الجهود الرامية إلى تفعيل المبادئ. فإن تحقق ذلك، يمكن عندئذٍ تشجيع شبكات الجهات الخبيرة العالمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المهتمة على وضع المنهجيات المطلوبة، ولا سيما حيث لا تكون موجودة أو لم تخضع لاستعراض الأقران، وتحديد الجهات العالمية الوديعة لمؤشرات مستوى الاستراتيجيات في إطار مجالات خبرتها ذات الصلة.

٤٩ – وبصرف النظر عن إمكانية تبادل المعارف، يمكن لوضع المؤشرات على مستوى الاستراتيجيات أن يساعد البلدان المهتمة في تحديد الثغرات في توافر البيانات الإدارية ذات الصلة، التي قد تتباين تباينا كبيرا فيما بين البلدان وداخلها تبعا لجملة أمور منها الشروط القانونية والتنظيمية القائمة والقدرات المؤسسية والعمليات الإدارية. ولدى بعض البلدان خبرة سابقة هامة في رصد الإدارة بينما تواجه بلدان أخرى تحديات كبيرة عند الاستفادة من الموارد الإدارية لقياس أثر الإصلاحات المؤسسية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ – بحلول موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة، سيكون جزء كبير من السنة الرابعة منذ بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد انقضى. وتشير المؤشرات الأولية إلى أن التقدم المحرز، في بعض المجالات، غير كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠. وينطبق ذلك بشكل خاص على ما يتعلق منها بأشد الفئات حرماناً وتهميشاً. ويتبين من التجربة أن إصلاحات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز قدرات الإدارة التي تشتد الحاجة إليها تتطلب بذل جهود متضافرة وإجراء تغييرات هيكلية جريئة. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي إدخال عدة تحسينات محددة فيما يتعلق ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة وتنفيذها بشكل تدريجي على مدى سنوات إلى نتائج هامة في الأجل الطويل.

٥١ – بيد أن الإرشادات المتعلقة بالممارسات الرامية إلى تحقيق إدارة فعالة من أجل التنمية المستدامة لا تزال مشتتة ولا تزال مؤشرات النتائج متفاوتة. ويمكن لمجموعة المبادئ الأساسية التي وضعتها اللجنة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن توفر أساسا هاما قد تود البلدان إعادة التأكيد عليه، مع الاستفادة في الوقت نفسه من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية التي وُضعت وفقا لاعتبارات مهنية بحتة وثبتت فعاليتها في ظل ظروف مماثلة.

٥٢ – ولا يوجد خط مستقيم يربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات. وتتطلب هذه المبادئ تكييفها وتفصيلها وفقا للأنسب في كل حالة؛ فالمهم في هذا المجال هو التوليفة المعينة. ويتخطى نهج الحوكمة المذكور المراعي للسياقات مجرد وضع مخططات أولية والتقليد، وهو يقلل من الإخفاقات المكلِّفة، ويأخذ في الاعتبار الآثار في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وقد يحظى بقبول أوسع نطاقاً عندما يراعي القيم والتقاليد القائمة. وتتطلب التحولات الكبرى اللازمة قراراتٍ جريئة

لا يمكن الاضطلاع بها إلا عندما يلمس المحكومون من الحكام التفهم والحرص على إشراكهم. ويتطلب تفعيل هذه المبادئ وضع مؤشراتٍ واستراتيجيات محددة، إلى جانب وجود قيادة محنَّكة داخل المنظمات السياسية والإدارية صاحبة المصلحة.

٥٣ - وتحقيقا لهذه الغايات، يوصى بأن تقوم اللجنة بما يلي:

(أ) التعليق على مشروع الإطار بغية توفير إرشادات بشأن الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام الواردة في الجدول أعلاه، والإشارة بصورة أولية إلى أولويات البحث، في حال ثبوت جدواها، مع مراعاة دور اللجنة في تقديم المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الكيفية التي يمكن بها للإدارات العامة أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز بشأنها؛

(ب) قيام اللجنة، من خلال فريقها العامل غير الرسمي، بمواصلة تحديد المبادئ التوجيهية التقنية واستعراضها على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، من أجل تفعيل مبادئ [الحوكمة]، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، والنظر في سبل أخرى لإشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد.

(ج) تشجيع التعاون المعزّز بين الفنيين من المجالات المتخصصة ذات الصلة بالموضوع، والتي ثبت أنها عامل هام في تحديد كل من جودة المبادئ التوجيهية التقنية ومشروعيتها؛

(د) تشجيع شبكات البحوث الأكاديمية على التركيز على النتائج المتعلقة بالأهداف بوجه عام وعلى تفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بوجه خاص، وتيسير الجهود المبذولة في هذا الصدد؛

(هـ) ربط مجموعة من المؤشرات العالمية للأهداف، أو مؤشرات أخرى حسب الاقتضاء، بكل مبدأ من المبادئ، على النحو الموضح في المرفق، بغية الإسهام في تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في تقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

(و) تقييم مجموعة واسعة من مؤشرات الحوكمة والمساهمة فيها لمساعدة الحكومات المهتمة على قياس مدى فعالية حوكمتها في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ولمساعدتها على مقارنة الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق أهداف الحوكمة بالاستراتيجيات الأخرى؛

(ز) إسداء المشورة بشأن كيفية تحليل الأثر المترتب في مختلف السياقات الإنمائية على القواعد الأساسية التي تتضمنها المبادئ المتعلقة بتحقيق الأهداف، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية تحليل قوة الأثر الذي تخلفه الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل كل مبدأ من المبادئ؛

(ح) اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون مع فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، والمبادرة الإنمائية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومع جهات فاعلة أخرى، ومواءمة الجهود المبذولة لدعم تحقيق الأهداف، وضمان أن يعمل جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير؛

(ط) تشجيع أعضاء اللجنة على الاضطلاع بأدوار قيادية في تحسين فهم الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة وفي النهوض باستخدام هذه الاستراتيجيات على الصعيد العالمي، وذلك في مجالات خبرتهم ذات الصلة.

المرفق

مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

المبدأ	*المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة – للمناقشة*[أ]	*الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل المبدأ*[ب]
الفعالية		
الكفاءة: من أجل أداء المؤسسات لوظائفها بفعالية، يجب أن تتمتع بالخبرة وتتوافر لها الموارد والأدوات الكافية للتعامل على النحو الملائم مع الولايات الخاضعة لسلطتها	١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) ١٦-٦-١ النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه) ١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة[ج] ١٧-١-١ مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر ١٧-١-٢ نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية	• تعزيز القوى العاملة المهنية في القطاع العام • الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية • تنمية المهارات القيادية وتدريب موظفي الخدمة المدنية • إدارة الأداء • الإدارة القائمة على النتائج • الإدارة والرقابة الماليّتان • إدارة الإيرادات بشكل كفء ونزيه • الاستثمار في مجال الحكومة الإلكترونية
وضع سياسات سليمة: من أجل تحقيق السياسات العامة للنتائج المتوخاة منها، يجب أن تكون متسقة بعضها مع بعض وقائمة على أسس حقيقية أو راسخة، بما يتفق تماما مع الواقع والصواب والحس السلي	١٧-١٤-١ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة[ج] ١٧-١٨-٢ عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ١٧-١٨-٣ عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل ١٧-١٩-١ القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية ١٧-١٩-٢ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات	• عمليات التخطيط والتوقعات المستقبلية الاستراتيجية • تحليل الأثر التنظيمي • تعزيز عملية رسم السياسات المتسقة • تدعيم النظم الإحصائية الوطنية • نظم الرصد والتقييم • الترابط بين العلوم والسياسات • أطر إدارة المخاطر • تبادل البيانات
التعاون: من أجل معالجة المشاكل موضع الاهتمام المشترك، ينبغي للمؤسسات على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات أن تعمل معا وبالاشتراك مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير	٤-٧-١ مدى تعميم ’١‘ تعليم المواطنة العالمية و ’٢‘ التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ و (ب) المناهج الدراسية؛ و (ج) تدريب المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب[ج] ٦-٥-١ درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-١٠٠) ٦-٥-٢ نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه	• إنشاء مركز تنسيق حكومي تحت سلطة رئيس الدولة أو الحكومة • التعاون والتنسيق والتكامل والحوار على صعيد المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية • إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة • الحوكمة القائمة على الشبكات

المبدأ	المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة – للمناقشة[أ]	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل المبدأ[ب]
	١٢-٨-١ مدى تعميم مراعاة '١' تعليم المواطنة العالمية و '٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب[ج]	• إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين
	١٣-٣-١ عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[ج]	
	١٣-٣-٢ عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية[ج]	
	١٧-١٦-١ عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم فيما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
	١٧-١٧-١ المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود لـ (أ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص و (ب) شراكات المجتمع المدني[ج]	
المساءلة		
النزاهة: من أجل خدمة المصلحة العامة، يجب أن ينجز موظفو الخدمة المدنية واجباتهم الرسمية بصدق ونزاهة وبطريقة تتسق مع مبدأ الأخلاق الحميدة	١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة	• تعزيز سياسات وممارسات وهيئات مكافحة الفساد • مدونات قواعد سلوك للمسؤولين الحكوميين • التنافسية في مجال المشتريات العامة • القضاء على الرشوة واستغلال النفوذ • سياسات تضارب المصالح • حماية المبلِّغين عن المخالفات • تقديم أجور كافية ووضع جداول أجور منصفة للموظفين الحكوميين
	١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة	
الشفافية: من أجل ضمان إعمال المساءلة وإفساح المجال أمام الرقابة العامة، يجب أن تتسم المؤسسات بالانفتاح والإخلاص في تنفيذ مهامها وأن تعزز سبل الحصول على المعلومات، مع مراعاة الاستثناءات المحددة والمحدودة التي ينص عليها القانون	١٦-١٠-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات	• الكشف الاستباقي عن المعلومات • شفافية الميزانية • البيانات الحكومية المفتوحة • سجلات الملكية النفعية • سجلات جماعات الضغط

المبدأ	المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة – للمناقشة[أ]	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل المبدأ[ب]
الرقابة المستقلة: حفاظا على الثقة في الحكومة، ينبغي لوكالات الرقابة أن تتصرف وفقا لاعتبارات مهنية دقيقة وبمعزل عن الآخرين وتأثيرهم		• تعزيز استقلالية الوكالات التنظيمية • ترتيبات مراجعة القرارات الإدارية الصادرة عن المحاكم أو الهيئات الأخرى • المراجعة المستقلة للحسابات • احترام المشروعية
الشمول		
عدم ترك أي أحد خلف الركب: من أجل ضمان تمكّن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة، يتعين أن تراعي السياسات العامة احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتلك التي تتعرض للتمييز	١-ب-١ نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب ١٥-٦-١ عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع [المتأتية من استخدام الموارد الجينية] على نحو عادل ومنصف ١٧-١٨-١ نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	• تعزيز سياسة مالية ونقدية منصفة • تعزيز العدالة الاجتماعية • تصنيف البيانات • المتابعة والاستعراض المنهجيان
عدم التمييز: من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها للجميع، يجب توفير الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، دونما أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر	٥-١-١ ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس ٥-ج-١ نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني[ج] ١٦-٩-١ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر ١٦-ب-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها (مماثل للمؤشر ١٠-٣-١)[ج]	• تعزيز تنوع القوة العاملة في القطاع العام • حظر التمييز في تقديم الخدمات العامة • تقديم خدمات متعددة اللغات • معايير التيسير لذوي الإعاقة • المراجعة الثقافية للمؤسسات • تسجيل جميع المواليد • الميزنة المراعية للمنظور الجنساني
المشاركة: لكي تكون الدولة فعالة، ينبغي أن تشارك جميع الجماعات السياسية الهامة مشاركة نشطة في المسائل التي تمسها مباشرة وأن تتاح لها الفرصة للتأثير في السياسات	٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية ٦-ب-١ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي ١١-٣-٢ نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	• الانتخابات الحرة والنزيهة • العملية التنظيمية للمشاورات العامة • المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة • المشاركة في إعداد الميزانية

المبدأ	المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة – للمناقشة[أ]	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل المبدأ[ب]
	١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية[ج]	• التنمية المركزة على المجتمع المحلي
التفويض: من أجل تعزيز حكومة تلبي احتياجات وتطلعات جميع الناس، ينبغي ألا تؤدي السلطات المركزية سوى المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على المستوى المتوسط أو المستوى المحلي	١١-أ-١ نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة[ج] ١١-ب-٢ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (مماثل للمؤشر ١٣-١-٣)	• الفيدرالية المالية • تعزيز الحوكمة الحضرية • تعزيز النظم المالية على مستوى البلديات والمستوى المحلي • تعزيز القدرات المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدة آثارها • الحوكمة المتعددة المستويات
الإنصاف بين الأجيال: من أجل تعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة للجميع، ينبغي أن تبني المؤسسات أعمالا إدارية تكفل التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للجيل الحالي والاحتياجات الأطول أجلا للأجيال المقبلة	١١-٣-١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني ١١-٤-١ نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)[ج] ١١-٧-١ متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة[ج] ١٢-٧-١ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام ١٣-٢-١ عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك) ١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية[ج] ١٤-٥-١ نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية ١٤-٦-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	• تقييم أثر التنمية المستدامة • إدارة الديون العامة في الأجل الطويل • تخطيط الأراضي والتنمية المكانية في الأجل الطويل • إدارة النظام الإيكولوجي

المبدأ	المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة – للمناقشة[أ]	الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل المبدأ[ب]
	١٤-ج-١ عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام[ج]	
	١٥-١-١ مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	
	١٥-١-٢ نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	
	١٥-٢-١ التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات	
	١٥-٤-١ التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	
	١٥-٩-١ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقا للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠[ج]	
	١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً (مماثل للمؤشر ١٥-ب-١)[ج]	
	١٧-٤-١ تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	

(أ) مقتبسة من مرفق قرار الجمعية العامة ٧١/٣١٣.

(ب) أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٨/١٢، مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة، بوصفها نقطة مرجعية أولية في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات وفي دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة (E/2018/44، الفقرة ٣١) ويجري تعميق المبادئ وتفعيلها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام والممارسات المتصلة بها، وهي جزء لا يتجزأ وآخذ في التطور من هذا العمل.

(ج) إحدى مؤشرات المستوى الثالث التي هي قيد استعراض فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.